استراتيجيات في مواجهة تحديات العولمة

د. حسن علي الجديد – كلية الاقتصاد – جامعة بني وليد

مقدمة:

برز مفهوم العولمة وشاع تداوله خلال العقد الأخير من القرن الماضي، كظاهرة يشوبها كثير من الغموض والالتباس، وتتغلغل في كافة مجالات الحياة: الاقتصادية والسياسية والثقافية والأمنية والاجتماعية.

ويتمثل جوهر هذه الظاهرة في بروز خط جديد للعلاقات الدولية يتم بالتشابك والتداخل والاندماج بين وحدات النظام الدولي، ولعل أهم ما يميز هذا النمط الجديد تقلص لدوره التقليدي لصالح أطراف أخرى فاعلة على الصعيد العالمي، مع تزايد شبكة العلاقات والتفاعلات بين هذه الأطراف على حساب العلاقات بين الحكومات مما حدا بالكثير من الدول إلى الانضمام إلى فضاءات وتكتلات تكون فاعلة على الساحة الدولية.

وبناءً على ما تقدم فإن الباحث يهدف من خلال هذه الورقة إلى تناول مفهوم العولمة والفضاءات والتكتلات الدولية، التي تشغل مفكري وساسة العالم اليوم، مع تناول نموذج حديث نسبياً لهذه الفضاءات والتكتلات الدولية، وهو الاتحاد الأفريقي، وذلك انطلاقاً من أن التغيرات الجذرية التي أحدثتها العولمة أوجدت واقعاً جديداً لم تجد فيه الدول من حل لها سوى الانضمام إلى تكتلات وفضاءات دولية لضمان بقائها، والحفاظ على هويتها ويأتي الاتحاد الأفريقي كنموذج لهذه الفضاءات والتكتلات.

الإطار النظـري

شهد العالم بروز ظاهرتين أثارتا جدلاً واسعاً في الأوساط السياسية والاقتصادية هما:

العولـمة: والتكتلات والفضاءات الدولية، حيث فرضت العولمة وتداعياتها على الدول ضرورة إعادة النظر في مساراتها لأن وجود الدول فرادى في ظل ذلك هو مسألة لا يمكن الوثوق بنتائجها، فالتحديات المستجدة هي أكبر من أن تتحملها دولة بمفردها، ومن هنا كان التوجه نحو إقامة التكتلات والفضاءات الدولية التي نجدها منتشرة في مختلف أنحاء العالم وتضم دولاً متقدمة ومتخلفة على حد سواء، وسوف تتناول هذه الورقة موضوع الدراسة من جانبين:

أولاً: العولمـة

يعتبر مفهوم العولمة من أكثر المفاهيم انتشاراً في العالم وخاصة مع نهاية الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة، كما أنه من أكثر المفاهيم إثارة للجدل في الأوساط السياسية والاقتصادية والثقافية، وذلك لسببين:

– الغموض الذي يحيط بهذا المفهوم.

– التداخل الذي حدث في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، لتحديد طبيعة هذه الظاهرة.

– حيث أن مصطلح العولمة من المفاهيم التي لا تزال في طور البحث والتجديد، أي لم تعرف الاستقرار في اللغة العربية أو اللغات الأجنبية، وعلى الرغم من أن أصل هذه الكلمة يرجع إلى اللغة الانجليزية بـ(GLOBAL) والتي تفيد معنى عالمي أو كروي كما تعني (GLOBALIZATON)العولمة) الذي دخل للعديد من اللغات ومنها اللغة العربية والعولمة مشتقة من العالم كما ورد في مختار الصحاح.

والعولمة تعني زيادة التفاعل والمبادلات بين أنشطة المجتمعات وخاصة الاقتصادية منها كما تشير إلى : انكماش العالم وازدياد الوعي في العالم.

وقد عرفها الرئيس الأمريكي (بيل كلنتون) بأنها: عملية فتح الحدود للأقطار والمعلومات والإنسان والثروة والتكنولوجيا للعبور بحرية بين الدول [3].

كما عرفت العولمة بأنها: (الاعتماد المتبادل المتزايد والمتسارع في أرجاء العالم في أبعاد وجوانب مختلفة التي بها يتحول النشاط المحلي إلى المجال العالمي [4]

ويعرف (روزناو) العولمة بأنها تشمل ثلاث عمليات تكشف عن جوهرها:

العملية الأولى: تتعلق بانتشار المعلومات بحيث تصبح مشاعة لدى الجميع.

العملية الثانية: تتعلق بتذويب الحدود بين الدول.

العملية الثالثة: وهي زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات [5].

الأول: يشير إلى أن العولمة هي تدفق المعلومات وسهولة تداولها بين الدول وزيادة تواصل الدول تحت قطب واحد.

الثاني: أن العولمة هي نمط من أنماط الحضارة له مكوناته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وفي فترة زمنية معية [6].

وبالرغم من أن هناك خلافات بين المفكرين في تحديد هذا المصطلح، إلا أنهم اتفقوا جميعا على أن العولمة ظاهرة جديدة في العلاقات الدولية لها امتداداتها القديمة التي أنجبتها كمفهوم مغاير للعلاقات الدولية بمفهومها التقليدي إذ انها عملية متشابكة الأبعاد: السياسية والاقتصادية والثقافية

والاجتماعية، والأمنية تعمل على دمج المجتمعات والمنظمات والهويات والثقافات في سوق عالمية واحدة في إطار النظام الرأسمالي الحر [7] وبذلك تكون العولمة على علاقة بما يسمى النظام الرأسمالي الجديد.

وقد رأى(فوكوياما) الذي يعتبر واجهة اليمين الفردي الأمريكي تحديداً أنها نهاية التاريخ القصوى في فيما رآها (روجيه غارودي) بأنها وحدانية السوق التي تفكك الجسم الاجتماعي وتقدم الفرد على الجماعة وتعتمد على عدم التكافؤ الاقتصادي والثقافي [8] .

ويقول (جورج طرابيشي) أن للعولمة: بعدا مكانياً يتمثل في الجغرافيا والفضاء العالمي كما أنها تمثل بعدا زمنياً يتمثل في الفترة الزمنية التي تلت عصر الدولة القومية.

ومن هنا يمكننا أن نعرف العولمة بأنها الظاهرة التاريخية لنهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين ويتفق مع هذا الاتجاه (عبدالخالق عبدالله) حيث يرى أن العولمة في جوهرها هي (حركة تاريخية وليدة ومازالت قيد التأسيس وهي شبيهة بحركة الحداثة التي برزت منذ 300 عام وتستهدف دمج العالم وتوحيده اقتصاديا وسياسيا وحضاريا [9].

أبعاد العولمة

لقد تضمنت العولمة أبعادا سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وأمنية تداخلت فيما بينها بحيث أصبح من غير الممكن عزل هذه التطورات عن بعضها.

1.**البعد الاقتصادي:** يعتمد البعد الاقتصادي في الأساس على تقليص عدد الفاعلين الاقتصاديين وتركيز النشاط الاقتصادي في يد فئات قليلة كما يعمل على أضعاف الدولة من خلال كف سيطرتها على الاقتصاد الوطني واختصار عملها على تكييف الاقتصاد للشروط الدولية وخاصة بعد ايجاد شبكات اقتصادية للدولة سيطرة عليها، وبهذا المعنى يتضح أن العولمة هي عبارة عن حركية من حركيات العلاقات الدولية مما يضيف أهمية كبيرة للعامل الخارجي [10].

ويتميز البعد الاقتصادي بأنه مرحلة من مراحل تطور المنظومة الرأسمالية بالانتقال التدريجي من الاقتصاد الدولي الذي يحتوي على خلايا اقتصادية على الذات إلى الاقتصاد العالمي الناشئ على أنظمة انتاجية كونية وهيمنة معولمة على موارد الأرض إدارة اقتصادية عالمية بدلا من السيادة الوطنية الاقتصادية وهي عملية سيادة نظام اقتصادي واحد في جميع بلدان العالم في منظومة متداخلة من العلاقات الاقتصادية تستند على أساس تبادل السلع والخدمات والأسواق ورؤوس الأموال . ومن المظاهر الاقتصادية للعولمة زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول وكذلك اندماج الشركات والمصارف وهو التعبير العملي عن تركيز رأس المال [11] .

وهناك بعض المؤسسات الدولية التي تسعى لذلك ومنها الشركات متعددة الجنسية وعابرة القارات وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

2. **البعد السياسي:** يقوم على الحرية بمختلف صورها: حرية العقيدة والفكر والدين والتقييد وحرية الانضمام إلى التنظيمات السياسية، وتشكيل الأحزاب والانتخابات

وحرية الاختيار ومن المظاهر السياسية للعولمة سقوط النظم الدكتاتورية والشمولية والاتجاه إلى الديمقراطية والترويج إلى التعددية السياسية وتأكيد واحترام حقوق الانسان [12].

وهناك مجموعة من الانعكاسات التي تحدثها العولمة في المجال السياسي والتي تشمل:

أ. **تراجع مبدأ السيادة الوطنية:** يعتبر مبدأ السيادة حجر الزاوية لتنظيم الدول الحديثة وقد أكدت عليه كل المعاهدات والاتفاقيات والأعراف الدولية حيث تنص السيادة على أن للدول أن تتخذ ما تراه مناسباً من قرارات أو سياسات تكفل لها حماية مصالحها الوطنية.

غير أن مفهوم السيادة قد تعرض لتغييرات كبيرة وخاصة في فترة العقد الخامس من القرن الماضي [13].

ب. **ضعف قوة الدولة القومية:** لقد ساهمت العولمة في اضعاف دور الدولة القومية، حيث أن ما شهده العالم من تطورات وتغيرات جذرية خصوصاً في العقد التاسع من القرن العشرين قد عمل على إضعاف دور الدولة، وفتح المجال أمام لاعبين آخرين دخول الساحة بقوة كالشركات المتعددة الجنسية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات فوق الحكومية مثل الاتحاد الأوروبي [14].

3. **البعد الثقافي:** تكمن مشكلة البعد الثقافي للعولمة في إيجاد ثقافة عالمية تتضمن مجموعة القيم والمعايير التي تتطلبها الأوضاع الاقتصادية الجديدة التي أحدثتها ثورة المعلومات وذلك سيحدث صراعاً للمحافظة على خصوصية كل مجتمع.

في حين أن العولمة تدفع إلى إزالة الحواجز أمام انسياب الثقافات بحيث أصبحت الثقافة سلعة تسعى إلى الربح في الأسواق مستغلة في ذلك الأقمار الصناعية لبث دعايتها ونشر ثقافة الاستهلاك وطمس الهوية الوطنية وتحقيق المكاسب للشركات المتعددة الجنسية [15].

4. **البعد الاجتماعي:** تعتبر دول الجنوب أكثر تضررا في الجانب الاجتماعي من مظاهر العولمة ومن أبرز هذه الأضرار:

أ. تراجع الولاء القومي لصالح الانتماءات القبلية والطائفية والعرقية.

ب. تراجع مبادئ العدالة الاجتماعية.

ج. التأثير في هياكل البناء الاجتماعي [16]

– أي أن العولمة تطرح الهوية البديلة وهي هوية السوق بحيث تصبح الهوية مطلبا ماديا تتأثر بشكل أو بآخر بالمضمون الاقتصادي للعولمة بمعنى تحول انتماء الأفراد من المجال الوطني إلى المجال الكوني [17] .

5. **البعد الأمني:** بعد الانقياد السياسي المفاجئ الذي حملته الولايات المتحدة الأمريكية للمعسكر الليبرالي والذي تحقق نتيجة انهيار القطب السوفيتي في الصراع السياسي على الساحة الدولية في العقد الآخير من ثمانينات القرن الماضي شعرت الولايات المتحدة بقيادتها للقطب الواحد في عالم ما بعد الحرب الباردة.

– أي أنها أصبحت قادرة على للسيطرة على بقية دول العالم ككل، وأن تسقط أي قوة مناوئة لهيمنتها وتقود حركة التاريخ وفق أهوائها وطبقاً لمقتضيات تأمين مصالحها [18].

كما أن البعد الأمني يتداخل مع البعد الاقتصادي حيث أن الأمن شكل الحروب التقليدية ويأخذ أشكالاً اقتصادية [19].

ثانياً: الفضاءات والتكتلات الدولية

إن ما يعيشه عالمنا من تغيرات شاملة لكافة مناحي الحياة أوجب على الدول إعادة النظر في مساراتها حيث أن المخاطر المستجدة أكبر من أن تتحملها دولة واحدة ولذا نجد هذا التوجه الدولي نحو الإقليمية حيث نرى التكتلات الدولية تنتشر في كل منطقة من العالم في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

المفهوم : لعل السمة الجوهرية للمرحلة الراهنة من العلاقات الاقتصادية الدولية، تتمثل في محاولات الدول المتقدمة والنامية إقامة تجمعات اقتصادية سياسية فيما بينها لتحقيق التوازن وتقسيم العمل الدولي والاستفادة من مزايا الانتاج الكبير الذى تعاظم في نطاق الصناعات الحديثة، ولقد برزت ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية في العالم بصورة متنافسة بعد الحرب العالمية الثانية، بحيث شملت الدول على اختلاف مذاهبها الاقتصادية والسياسية واختلاف درجات نموها وإذا كانت هذه التكتلات ناشئة من حاجة الدول ومصالحها من الناحية الاقتصادية والسياسية وذلك من خلال ما توفره من فرص أكثر ملائمة لتقسيم العمل، وتوسيع رقعة السوق، فإن المردود الاقتصادي لمثل هذا التكتل السياسي ينعكس ايجابيا على مصالحها السياسية والاستراتيجية، ويجعله في وضع أفضل في مواجهة التكتلات الأخرى [20].

وفي ظل هذا الزخم من الجهد الدولي بحثا عن الهوية التي أصابتها ضربة قاصمة بانهيار البناء الأيدولوجي المستقر، شهد العالم مؤخراً نشاطاً واسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات والتجمعات السياسية والاقتصادية سواء في إطار ثنائي أو شبه إقليمي.

وتعتبر هذه الظاهرة نتيجة للروابط التاريخية والثقافية والجغرافية القائمة بين الدول المنظمة لهذه التكتلات كما أنها تعتبر رمزاً للعلاقات السياسية القائمة بينها

والايدولوجية السائدة فيها،هذا هو المفترض في التكتل الاقليمي ولكن نجد بعض التكتلات الاقليمية لا يوجد بينها هذا التجانس الثقافي والحضاري.

ومن هذه التكتلات ما يسرع بخطى حثيثة نحو تحقيق أغراضه فيفرض نفسه على العلاقات الاقتصادية الدولية [21].

هذا وقد ازدحمت السوق الدولية بإنشاء تكتلات اقليمية تشكل نظاماً سياسيا دولية حيث ازدادت هذه المشاريع والتقنيات وارتبط ازدهارها بما يلي [22].

1. نجاح المشروع الأوروبي
2. سقوط الاتحاد السوفيتي

تعريف التكتل

يعرف التكتل في اتجاهين.

الأول: هو اتجاه عام يعرف التكتل على أنه (أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين الدول المختلفة دون المساس بسيادة أي منها).

الثاني: وهو أكثر تحديداً ويعتبر التكتل عملية لتطوير العلاقات بين الدول وصولاً إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات والتفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة.

وتشير نقطة التكتل إلى دمج أجزاء في كل واحد ورغم حداثة عهدها فقد ازداد الاهتمام بها في الأدب الاقتصادي على نطاق واسع بحيث أصبحت أحد مفاهيم الاقتصادية الواسعة الانتشار في وقتنا الحاضر [23].

وقد زاد الاهتمام في الأدب الاقتصادي وعلى نطاق واسع بلفظه التكتل فأصبحت تعني على المستوى الدولي وصف أي شكل من أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية، أما على المستوى الوطني فقد أصبحت تعني تقليص البيانات الاقتصادية والاجتماعية في مجال توزيع الثروة والدخل [24] .

كما تعني كلمة تكتلات مجموعة من الأقطار سواء كانت متجاورة أو يضمها إقليم واحد تدخل في اتفاق فيما بينها وليس مع غيرها [25].

ونعني بالتكتل الاقتصادي السياسي بأنه تجمع من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالجغرافيا والتاريخ والاجتماع أو التماثل في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك وهذا التجمع يكون في إطار معين فقد يكون اتحاداً أو منظمة أو سوقاً [26].

لقد أصبحت التكتلات الاقتصادية السياسية العملاقة سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي الدولي الجديد ومن خلال رصد التوجه نحو تكوين التكتلات نجد أنها شملت كافة مناطق العالم التي أخذت تتوسع في عدد أعضائها، كما أنها تقوم بعمليات الاندماج فيما بينها لتحقيق أقصى المنافع لأعضائها [27].

لهذا أنشئت الفضاءات نتيجة لتطور البشرية فضلا عن كونها أساس معوقات الثورة العلمية والتكنولوجية إذ نشأت الفضاءات بعد ظهور العولمة، وانتقال المواصلات من مجالاتها الأرضية إلى المجالات الفضائية [28].

هذا ولم يكن مفهوم الفضاءات متداولاً على الساحة الأكاديمية بكل أبعاده ومعانيه التي يستخدم مقاصده العلمية وأبعاده الايديولوجية والاقتصادية والسياسية لايجاد مخرج للشعوب والأمم التي تعاني من متاعب وأزمات العولمة بنهجها الأمريكي الفردي [29].

إن تشكيل الفضاءات قد يؤدي إلى مساعدة الإنسان على تحقيق معاناة إذ تصبح وسائل الحصول على المعرفة متاحة أمام الكل للمشاركة في التعبير عن الذات يتكون من أكثر من أمة وقد تتعدد اللغات وقد تختلف وتتعدد الأديان أو قد تتعدد القوميات داخل الفضاء الواحد فالعامل الاقتصادي له دور أساسي ورئيسي في تشكيل الفضاء ولا يعود النمط الاقتصادي محدداً في ضم الفضاء أكثر من نمط اقتصادي واحد أي قد يضم كما مشكلاً من الأنظمة الاقتصادية[30]

إن تحديد المعنى النظري لمفهوم الفضاء أو التكتل يتطلب دراسة مختلف التيارات والأقطار السياسية من ناحية ونظريات الجغرافيا السياسية من ناحية أخرى فالمعنى اللفظي للفضاء يعني اتساعاً من الأرض والمدى غير المحدد دون وجود عراقيل أو حدود أما المفهوم السياسي للفضاء فيقصد به سياسة تقوم على اتباع عدد من الدول خط مشترك في مجال السياسة والدفاع والاقتصاد

وهناك تعريفاً أخر للفضاء من الناحية السياسية يفيد بأنه عبارة عن تكتل أو تجمع لعدد من الدول ترتبط بمصالح مشتركة وأهداف موحدة ذات طابع استراتيجي من خلال التنسيق والتعاون في كافة المجالات السياسية والفكرية والاقتصادية والثقافية من خلال إزالة كافة العراقيل والعقبات والخلافات التي تنشأ احياناً ويتطلب تأسيس الفضاءات جملة من المقومات الأساسية التي تجعل الفضاء يمارس دوراً فاعلاً في الساحة الدولية وهذه المقومات تشمل الآتي :

1. القدرة على امتلاك أقطاراً وأدوات تمكن الفضاء من التعاون الناجح في كافة الميادين والمستويات عالية الأبعاد تتداخل فيها مصالح متضاربة خارجية وداخلية.
2. القدرة على تطوير أنماط من التنظيم تتفق مع نمط الأقطار والأدوات الخاصة بالفضاء الجديد.

3. القدرة على إطلاق تنمية اقتصادية تحقق لأعضاء الفضاء جميعهم فائدة ومنصفة لها تعبيراً عن مصالحها الراهنة والمستقبلية [31].

المجال الحيوي: للمجال الحيوي مفهوم قديم يعود ظهوره إلى نشأة الدولة أي أنه ارتبط بمفهوم الدولة، فالدولة هي كيان سياسي قانوني ذو سلطة سياسية معترف بها في رقعة جغرافية محددة تضم مجموعة بشرية معينة. فالمجال الحيوي كان يتحدد من قبل كل دولة على حده، وفقاً لمصالح الدولة، وكانت القوة العسكرية هي الحكم النهائي بين الدول وقديماً كان المجال الحيوي يعتمد على مدى قدرة الدولة في الحفاظ على أراضيها ومصالحها وقدرتها على فرض سلطاتها على الدول المجاورة، وهذا ما أدى إلى الصراع والتنافس وظهور صراعات دولية، ونشوب حروب مدمرة وهناك تغيرات تمت بسرعة في مجالات الاقتصاد والسياسة والاجتماع، أدت إلى تغيير جذري في مفهوم المجال الحيوي [32].

1. **في المجال الاقتصادي:** بروز الشركات العابرة للوطنيات وهي الشركات متعددة الجنسية وتكوين الديناصورات المالية وتراكم رأس المال والأسواق العالمية.

2. **في المجال السياسي:** أدى ضغط العولمة إلى تلاشي سيادة الدولة الوطنية وبدأت الدولة تفقد سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية والرقابية مما حدا بالدول إلى محاربة مقاومة العولمة.

فبدأت الدول تفكر بمستقبلها في عصر العولمة والمعلومات والانترنت كما أن الصحوة القومية ومقاومة الاستعمار كانت هي الأخرى إحدى التغييرات السياسية التي حدثت وأدت إلى تغيير مفهوم المجال الحيوي [33].

يتبادلون المصالح والمنافع وفيه يعترف كل شريك ويحترم هوية ومصالح الشركاء.

إذاً فهو مفهوم متعدد الأطراف يتمثل في تجميع الإمكانيات والموارد وتنسيق خطط التنمية والتكامل والتبادل التجاري وتعاون الموارد البشرية بين الشركاء واستخدام القدرة الانتاجية والاستهلاكية عند الشركاء في المجال الحيوي الواحد للحصول على مكانة أفضل في ساحة العولمة، ويتأسس المجال الحيوي بهذا المفهوم على الاعتراف من قبل أطرافه بمصالح وخصوصيات بعضهم البعض فهو إذا مجال تبادي [34].

أهداف التكتل الاقتصادي الإقليمي

للتكتلات الاقتصادية والإقليمية أهدافا عديدة ليست كلها أهداف اقتصادية بل هناك أهدافا سياسية واجتماعية وعسكرية والأهداف التي تسعى إليها التكتلات الاقتصادية الاقليمية هي:

أ. الأهداف الاقتصادية: وتتلخص في

1. الحصول على مزايا الانتاج الكبير حيث يتسع حجم السوق وتكوين الحركة الحرة للسلع ورأس المال وإزالة العوائق في هذا المجال.
2. تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل.
3. تسهيل عملية التنمية الاقتصادية .
4. التكتل الاقتصادي يؤدي إلى توزيع الانتاج بطريقة اقتصادية وهذا يحمي اقتصاديات الدول الأعضاء من بعض الانتكاسات والتقلبات والسياسات الأجنبية [35].

ب. الأهداف السياسية

قد يكون الهدف من وراء التكتل الاقتصادي سياسيا ويحدث ذلك عندما تريد دولتان أو أكثر تكوين اتحاد سياسي فيما بينها وقد لا تكون الغاية من التكتل الاقتصادي تكوين اتحاد سياسي بل قد تكون مجرد رغبة لدولة كبيرة في السيطرة سياسيا على مجموعة من الدول الصناعية، وتتحقق هذه الصورة في الغالب عندما يكون التكتل بين دولة كبيرة ودول صغيرة.

ج. الأهداف العسكرية

قد يكون الهدف من وراء التكتل الاقتصادي الرغبة في تكوين وحدة عسكرية من الدول الداخلة فيه في مواجهة العالم الخارجي ومن أمثلة ذلك: ما نادى به بعض المفكرون الأوروبيون بعد الحرب العالمية الثانية من تكوين اتحاد أوروبي بقصد تقوية أوروبا اقتصاديا حتى تكون وحدة لها قوتها السياسية والعسكرية فتقف بذلك بين المعسكرين الأمريكي والسوفيتي[36] .إن تكوين مجال حيوي لا يجري اعتباطياً بل وفق شروط وأهداف أهمها:

1. الانخراط في مجال حيوي يستهدف منه كل طرف الحفاظ على هويته الاجتماعية والثقافية.
2. المشاركة في مجال حيوي يستهدف منها كل طرف تحقيق مصالحه.
3. مدى تحقيق المصالح والحفاظ على الهوية هما أساس المقارنة بين المجالات الحيوية الأخرى.
4. إن فاعلية أي مجال حيوي تتوقف على قدرته في تحقيق الوحدة مع قبول التنوع الاجتماعي والثقافي والعرقي.
5. قدرة المجال الحيوي على تحقيق العدالة فيما يتعلق بالمصالح الحيوية بين أطرافه.

وبدون هذه الشروط فإن المجال الحيوي يمكن أن يتعرض لصراعات داخلية تهدد فاعليته [37] .

وتكمن الأبعاد الاستراتيجية للمجال الحيوي في:

1. البعد السياسي

أ. من أجل أن يحقق المجال الحيوي غاياته لابد أن يأخذ شكلاً سياسياً .

ب. تأمين الاستقرار السياسي في ظل المجالات الحيوية والعولمة .

ج. وضع حد للصراعات الدينية والطائفية والمذهبية(الصراع السياسي على السلطة).

2. البعد الاقتصادي

بعد ضمان الشكل الاقتصادي وتحقيق الاستقرار لابد من العمل على تحقيق التكامل الاقتصادي واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لتحقيق مصلحة جميع الأطراف.

3. البعد الاجتماعي

بما أن المجال الحيوي هو مجال يجمع متناقضات من خلال الأطراف الداخلة فيه عرقيا ودينيا ومذهبيا ولغويا وهذا قد يسبب صراعا داخليا فلا بد من إيجاد توافق بين جميع الأطراف.

4. البعد العسكري

يضم المجال الحيوي مقدرات وأسلحة دفاعية وهجومية ولابد من بناء هذه القوة والبحث عن قوة ردع لمواجهة الأطراف الأخرى في حال حدوث أي طارئ.

5. البعد الأمني

بعد تحقيق الأبعاد السابقة يبقى بعدا آخر يتمثل في أهمية ضمان حل المنازعات بين الدول وايقاف الحروب والصراعات الداخلية مما يوفر تحقيق الأمن والسلم الدوليين.

6. البعد الثقافي

في عصر شدة تنافس المعلومات والانترنت والانسياب المعلوماتي السريع وتخطي الحدود والهويات [38].

لا يمكن لأي دولة في عصر العولمة مهما كانت قوتها الوقوف أمام غول العولمة القادم بقوة العاصفة ونحن لسنا أمام سوى خيارين.

الخيار الأول: الانتظار في مقاعد المتفرجين وترك العاصفة تدمر وتخرب ثم لنخرج ونبكي على الأطلال.

الخيار الثاني: البحث عن كيان أكبر من الدولة الوطنية يمكنه أن يقاوم العولمة ويقف في مواجهة العاصفة والخيار الثاني هو المناسب للبحث[39].

الاتحاد الافريقي كنموذج واقعي للفضاءات

كان تاريخ افريقيا بدءا من القرون الوسطى وصولا إلى نهائيات القرن العشرين حافلاً بالمآسي والانهيارات ولذا فقد حمل تأسيس الاتحاد الأفريقي بشائر أمل حقيقة لاخراج القارة خطوة خطوة من أزمتها وخلال خمس سنوات وفي قراءة سريعة يمكن التأكد من تحقيق انجازات هامة أعادت افريقيا إلى لعب دورها على الساحة الدولية بعدما سكتت العديد من الحروب على ساحاتها الشاسعة وانحلت عقدة بعض الصراعات القلبية والطائفية . وتم التغلب ولو ببطء على بعض الأمراض المستعصية.

وبالتالي فإنه ومع تأسيس الاتحاد الأفريقي يمكن المقارنة بما كان قبله وما بعده ليتأكد كلام مؤسسيه على تكراره والمطالبة به وهو أن الوحدة علاج كل الأزمات المستعصية [40] وتأسيسا على ذلك فإن فكرة الاتحاد الأفريقي إنما هي امتداد طبيعي لفكرة الوحدة الأفريقية التي ظلت تراود الكثيرين على امتداد القارة الأفريقية خلال المرحلة السابقة على إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية عام 1963 والتي لم تخب جذورها حتى بعد إنشاء المنظمة الأخيرة.

إن تجربة الاتحاد الأفريقي ليست جديدة سواء من حيث الأساس الفكري أو من تجسيده لطموحات الشعوب الأفريقية في الاستقلال والتحرر والتنمية [41]

وبعد أربعة عقود من العمل المتواصل من أجل أفريقيا توارثت منظمة الوحدة الأفريقية لتفسح المجال لميلاد مؤسسة جديدة هي الاتحاد الأفريقي الذي خرج إلى الحياة رسميا في العاشر من يوليو 2002 في مدينة (دير بان) في جنوب أفريقيا بحضور زعماء و رؤساء أكثر من خمسين دولة أفريقيا وسط مشاعر وتوقعات متباينة بشأن الاتحاد الأفريقي ومستقبله وخط نجاحه أو فشله في ظل ما تواجهه قارة أفريقيا من تحديات

على الأصعدة المختلفة [42] ولا يمكن لأحد أن من أفكار الدور الرائد والطليعي الذي قام به رؤساء الدول في انجاح فكرة الاتحاد الأفريقي والدفع به للأمام.

فقد عملت ليبيا على احتضان الفكرة وتطوراتها في مؤتمر سرت في فبراير 2001 يمضي عام على تداول الفكرة حتى عرفت طريقها إلى التطبيق في يوليو 2002 . [43].

وفي ظل الاتحاد الأفريقي باعتباره المنظمة الأفريقية القارية الجديدة شهدت مدينة (ديربان) بجنوب أفريقيا في التاسع من يوليو 2002 انعقاد أول اجتماع الاتحاد الأفريقي الجديد الذي حل محل منظمة الوحدة الأفريقية كأداة اندماج داخل القارة [44].

وبهذا فإن ليبيا التي كان لها الدور الأساسي في إنشاء الفضاء الأفريقي ممثلا في كيانه المؤسسي الجديد الاتحاد الأفريقي تجد نفسها في تجمع الفضاء الأفريقي.

وعلى حد قول زعمائه فإن الفضاء الأفريقي لا يعرف لا اللون ولا اللغة ولا الدين مثله بالضبط مثل الفضاء الأوروبي وفضاء الآسيان وفضاء النافتا التي تتشكل منها خريطة العالم في المستقبل [45].

الخاتمة

لقد خلصت هذه الورقة إلى أن العولمة ظاهرة دولية ليست بالحديثة بل قديمة قدم التاريخ وهي ظاهرة غير محددة المعالم وهي عملية مستمرة تتغير بتغير الظروف والمعطيات أي أنها تكشف كل لحظة عن وجه جديد وتؤكد كل التغيرات التي تحدثها العولمة وبما لايدع مجالا للشك على تعزيز دور القوة الكبرى على الساحة الدولية في كافة المجالات: الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والأمنية، وهيمنة هذه القوة على مصائر شعوب العالم .

ومن هنا فإن العولمة تكاد تكون مطابقة للظواهر التوسعية في الماضي والتي عانت منها شعوب العالم الثالث من استعمار وهيمنة واستنزاف للإمكانات والموارد وصراع القيم والحضارات والثقافات في العالم، كما أن العولمة تحاول فرض نموذج سياسي واحد ونموذج اقتصادي واحد ونموذج فكري واحد هو النموذج الغربي الرأسمالي على العالم بأسره.

عليه: فإن العولمة بما فرضته من تحديات على دول العالم وشعوبه أدت إلى ضرورة إيجاد استراتيجيات جديدة للتعامل مع هذه التحديات والمعطيات التي تفرضها العولمة .

ومن هذه الاستراتيجيات قامت الفضاءات والتكتلات الإقليمية الاقتصادية لأنه لا يمكن لأية دولة مهما كانت قدرتها وإمكانياتها الاقتصادية والسياسية مواجهة تلك التحديات بمفردها، وهذا ما أدى إلى ظهور تكتلات والفضاءات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي وتجمع الآسيان والنافتا وغيرها.

وهكذا فقد نشأ الاتحاد الأفريقي كاستراتيجية جديدة لمواجهة تداعيات العولمة على القارة الأفريقية وعليه ينبغي أن يقوم الاتحاد الأفريقي بمعالجة جميع الموضوعات التي عجزت منظمة الوحدة الأفريقية عن معالجتها وعلى الاتحاد الافريقي في إطار سعيه لتحقيق أهدافه التي نشأ من أجلها أن يقوم بالإجراءات الفعالة وتعزيز صلاحياته وسلطاته لتصبح تلك السلطات فوق قومية وستؤكد الأيام القادمة مدى قدرته على مواجهة التحديات التي تفرضها التغيرات والتطورات الدولية.

الهوامش والمراجع.

1. ونيسة الحمروني الورفلي، العولمة والدولة، دراسة أثر العولمة على وظائف السلطة، ط1، طرابلس أكاديمية الدراسات العليا، 2004، ص62.
2. محمد صفوت قابل، الدول النامية والعولمة، القاهرة، دار الحكمة للنشر، 2003، ص16.
3. محمد الجوهري حمد الجوهري، العولمة والثقافة الاسلامية، القاهرة، الأمين للنشر والتوزيع، 2005، ص26.

4. رونالد ربنسون، العولمة النظرية الاجتماعية، الثقافة الكونية، ترجمة أحمد محمود ونورا أمين، المجلس الأعلى للثقافة ، 1995، ص35.
5. السيد ياسين وآخرون، العرب والعولمة ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص27.
6. ونيسة الحمروني الورفلي، مصدر سبق ذكره، ص62-63.
7. المصدر السابق، ص63.
8. الجميل قاسم ، العرب والعولمة، مجلة الشاهد، العدد 167-1999-ص80.
9. فلاح كامل المحنة، العرب والعولمة، مجلة دراسات، العدد الرابع، 1999، ص38.
10. نجاح قدورة، العولمة ومستقبل البلدان العربية، ط1، طرابلس دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع 2005، ص17.
11. ونيسة الحمروني الورفلي، مصدر سبق ذكره، ص84.
12. عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر، دراسة تحليلية، القاهرة فلمنج للطباعة، 2002، ص57.
13. ممدوح منصور، العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، ط1، الإسكندرية، دار الجامعة الجديد، للنشر، 2003، ص44.
14. المصدر السابق، ص ص 47-49.
15. -ونيسة الحمرونهي الورفلي، مصدر سبق ذكره، ص ص 97-98.
16. ممدوح منصور، مصدر سبق ذكره، ص ص 92-93.
17. ونيسة الحمروني الورفلي ، مصدر سبق ذكره، ص97.
18. ممدوح منصور، مصدر سبق ذكره، ص107.
19. ونيسة الحمروني الورفلي، مصدر سبق ذكره، ص ص 102-104.
20. أحمد أبو الشامات، معلومات دولية، العدد 58، نوفمبر، 1998-ص125.
21. إكرام عبد الرحيم ، الخدمات المستقبلية والتكتل الاقتصادي العربي، القاهرة، مكتبة مدبولي 2002، ص41.
22. رغيد الصلح، التكتلات الإقليمية والثقافية، القاهرة، شئون عربية مارس، 2000، ص87.
23. إكرام عبدالرحيم، مصدر سبق ذكره، ص42.
24. المرجع السابق، ص42.

25. عبدالمنعم السيد علي، التكتلات الاقتصادية الدولية، وطبيعتها أنواعها خصائصها القاهرة شئون عربية، العدد 85، 1996، ص103.
26. إكرام عبدالرحيم عوض، السوق الشرق أوسطية من هرتزل إلى بعد باراك، مركز الحضارة العربية 2000، ص30.
27. محمد خواجيكه وآخرون، التكتلات الاقتصادية الدولية وتحديات التكامل الاقتصادي العربي، جامعة القاهرة، 33، 2004.
28. رائد القانون، التكتلات الإقليمية ضرورة موضوعية لمواجهة الأمركة، العولمة مجلة الشاهد العدد 208، ديسمبر 2002، ص23.
29. مولود زايد الطيب الفضاءات الاقتصادية والسياسية ضرورة استراتيجية في عصر العولمة مجلة دراسات العدد 10،منشورات طرابلس مركز الدراسات والأبحاث العالي لدراسات والأبحاث 2002، ص111.
30. محمد قدوح، نظرية الفضاءات والنظام العالمي الجديد، مجلة الشاهد، العدد 104، 2000، ص49.
31. ابراهيم عبدالسلام وآخرون، محاضرات في الفكر السياسي، الجزء الرابع دار الكتاب الوطنية، بنغازي مركز الدراسات والأبحاث العالمي للدراسات والأبحاث ، ص 31-32.
32. المصدر السابق، ص48.
33. فلاح المحنة، الدولة ومجالها الحيوي في عصر العولمة، مجلة الدراسات العدد6 مصراتة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع 2001، ص27.
34. أكرم عبدالرحيم مصدر سبق ذكره، ص ص 52-53.
35. المصدر السابق، ص ص 54-55.
36. فلاح المحنة، مصدر سبق ذكره، ص28.
37. المكي محمد قبلية، المجال الحيوي المفهوم ، السمات، الشروط، الأبعاد، مجلة دراسات، العدد6، الربيع 2001، ص49.
38. المصدر السابق، ص48.
39. الاتحاد الأفريقي في الألفية الثالثة، ، مجلة الشاهد، العدد 241، سبتمبر 2005، ص18.
40. أحمد الرشيدي ، الاتحاد الأفريقي، دراسة في ضوء قانون المنظمات الدولية، مجلة دراسات العدد 10، مركز لدراسات والأبحاث، طرابلس، خريف 2002، ص164.

41. محمد عاشور المهدي، الاتحاد الأفريقي : الحقائق الدافعة والضمانات اللازمة مجلة الشاهد العدد 205، سبتمبر 2002، ص19.
42. التقرير الاستراتيجي 2002-2003، القاهرة معهد البحوث والدراسات الأفريقية 2003، ص3.
43. عبدالسلام أحمد الشمينة، مشروع الشرق الأوسط، الكبير، رسالة الماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا، 2006، ص 129.
44. أحمد مصدر سبق ذكره، ص167.
45. راجع نصوص القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي